الأمم المتحدة S/PV.4977

# مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٩٧٧**

الثلاثاء، ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤، الساعة ١٨/٥٥

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد أكرم | (باكستان) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد سيتنكوف |
| | ألمانيا | السيد تروتفاين |
| | إسبانيا | السيد يانيس بارنويفو |
| | أنغولا | السيد غسبار مارتنس |
| | البرازيل | السيد تريس دا فونتورا |
| | بنن | السيد أديشي |
| | الجزائر | السيد بن شريف |
| | رومانيا | السيد دومترو |
| | شيلي | السيد ماكيرا |
| | الصين | السيد تشنغ جنغي |
| | فرنسا | السيد دوكلو |
| | الفلبين | السيد مركادو |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير إمير جونس باري |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد هوليداي |

## جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-36467 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٥٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في كوت ديفوار

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكِّر المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل كوت ديفوار يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة بند جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له حق التصويت، عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد دجانغوني - بي (كوت ديفوار) مقعدا على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

عقب المشاورات التي أجراها أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بالإدلاء بالبيان التالي نيابة عن المجلس.

”يؤكد مجلس الأمن مجددا قلقه البالغ إزاء الأحداث التي شهدتها كوت ديفوار في نهاية آذار/مارس والجمود الراهن الذي يعتري عملية السلام المحددة في اتفاق لياناس - ماركوسي.

”ويشير مجلس الأمن إلى أنه أيد اتفاق لياناس - ماركوسي الذي يمثل المخرج الوحيد من الأزمة القائمة في كوت ديفوار.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد على المسؤولية الفردية لجميع الأطراف الفاعلة في كوت ديفوار عن ضمان التنفيذ الكامل لاتفاق لياناس - ماركوسي. ويكرر تأكيد استعداده الكامل لاتخاذ أية خطوات أخرى ضد من يعرقلون التنفيذ الكامل لاتفاق لياناس - ماركوسي.

”ويحيط مجلس الأمن علما، بعميق القلق، بتقرير لجنة التحقيق التابعة لمفوضية حقوق الإنسان عن الأحداث التي وقعت في أبيدجان يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس. ويعرب عن تقديره لجهود مفوضية حقوق الإنسان.

”ويدين مجلس الأمن بشدة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في كوت ديفوار، بما في ذلك الانتهاكات التي وقعت في أبيدجان يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس، ويعرب عن تصميمه على كفالة التعرف على جميع المسؤولين عن ارتكابها وعلى أن تقدمهم حكومة كوت ديفوار إلى العدالة. ويتوقع مجلس الأمن من الرئيس لوران غباغبو أن يفي وفاء كاملا بما قدمه من التزام في هذا الشأن من خلال الرسالة التي بعث بها الممثل الدائم لكوت ديفوار إلى مجلس الأمن في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤.

”ويطلب مجلس الأمن من ثم إلى الأمين العام أن ينشئ في أقرب وقت ممكن لجنة التحقيق الدولية المنصوص عليها في اتفاق لياناس - ماركوسي حسبما أوصت به لجنة التحقيق التابعة لمفوضية حقوق الإنسان وما طلبته حكومة كوت ديفوار بغية استقصاء جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في كوت ديفوار منذ ١٩ أيلول/سبتمبر

٢٠٠٢ وتحديد المسؤولية عنها. ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف في كوت ديفوار إلى التعاون التام مع لجنة التحقيق الدولية.

”ويؤكد مجلس الأمن مطالبته لحكومة كوت ديفوار بأن تقدم إلى العدالة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان هذه. ويعرب في هذا الشأن عن استعداده التام للنظر في تقديم أية مساعدات دولية ممكنة إلى السلطات القضائية في كوت ديفوار سعيا إلى تحقيق هذه الغاية، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم توصيات بشأن شتى الخيارات الممكنة لتقديم هذه المساعدة.

”ويساور مجلس الأمن عميق القلق إزاء ما يتردد من شعارات وتصريحات مفعمة بالكراهية، ولا سيما الموجه منها ضد موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ويحث جميع الأطراف الفاعلة في كوت ديفوار على الامتناع عن القيام بأي عمل أو الإدلاء بأي تصريح، ولا سيما عن طريق وسائط الإعلام، من شأنه أن يعرض للخطر أمن موظفي الأمم المتحدة، ومن شأنه، بوجه أعم، أن يعرض للخطر عملية المصالحة الوطنية. ويشير مجلس الأمن إلى أن جميع الأطراف الفاعلة في كوت ديفوار، ولا سيما حكومة كوت ديفوار، ملزمة بالتعاون التام على نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، التي جاءت بناء على طلب الحكومة، وعلى أدائها لأعمالها، وذلك بوسائل منها، على وجه الخصوص، ضمان سلامة جميع موظفي الأمم المتحدة وأمنهم وحريتهم في التنقل.

”ويطلب مجلس الأمن إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن تبادر دون إبطاء إلى تأسيس محطة البث الإذاعي التي كلفها بها في قراره ١٥٢٨ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

”ويشير مجلس الأمن إلى أنه قرر، بناء على التزام جميع الأطراف السياسية في كوت ديفوار بتنفيذ اتفاق لينـاس – ماركوسي تنفيذا كاملا وبلا شروط، أن ينشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لكي تدعم عملية السعي إلى إيجاد تسوية سلمية للأزمة التي ستفضي في عام ٢٠٠٥ إلى تنظيم انتخابات مفتوحة وحرة وشفافة.

”ويؤكد مجلس الأمن أنه ما من سبيل إلى تحقيق تقدم ملموس في تنفيذ اتفاق لينـاس – ماركوسي حتى تستأنف حكومة المصالحة الوطنية، التي شكلت في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٣ واكتملت في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، عقد اجتماعاتها من جديد تحت سلطة رئيس الوزراء.

”ومن ثم، فإن مجلس الأمن يساوره عميق القلق إزاء الإعلان الذي أصدره في الآونة الأخيرة الرئيس غباغبو بأنه سيعفي وزراء المعارضة من مناصبهم. ويكرر مجلس الأمن أيضا تأكيد شواغله إزاء استمرار عدم مشاركة أحزاب المعارضة في حكومة المصالحة الوطنية. ويرى مجلس الأمن أن هذه القرارات تقوض قدرة مؤسسات كوت ديفوار على ممارسة أعمالها الاعتيادية وتمنع استئناف الحوار بين الأطراف في كوت ديفوار الذي يمثل أساس اتفاق لينـاس – ماركوسي.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية إفساح طريق المشاركة الكاملة أمام جميع الأطراف ذات الصلة في كوت ديفوار في حكومة المصالحة الوطنية. ويدعو مجلس الأمن في هذا الصدد جميع الأطراف في

كوت ديفوار إلى أن تطبق بإخلاص جميع أحكام اتفاق لينـاس – ماركوسي، بما في ذلك الأحكام المتصلة بتكوين وعمل حكومة المصالحة الوطنية، وأن تستأنف على الفور الحوار السياسي ضمانا لأن تؤدي حكومة المصالحة الوطنية عملها بأسلوب فعال.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا دعمه الكامل لرئيس الوزراء، سيدو ديارا، الذي يرأس حكومة المصالحة الوطنية، ويشجعه على مواصلة مهمته إلى أن تصل عملية السلام إلى منتهاها حسب المتوخى في اتفاق لينـاس – ماركوسي.

”ويشير مجلس الأمن إلى الأهمية التي يوليها للاعتماد المبكر والكامل للإصلاحات الدستورية والتشريعية المنصوص عليها في اتفاق لينـاس – ماركوسي.

”ويحيط مجلس الأمن علما في هذا الشأن بما تعهد به الرئيس لوران غباغبو مجددا في رسالته الموجهة إلى الأمة في ١٨ أيار/مايو بشأن التطبيق الكامل لاتفاق لينـاس – ماركوسي ومطالبته للبرلمان بالإسراع في إنجاز الإصلاحات التشريعية. ويتوقع الآن الوفاء بهذه الالتزامات حتى يمكن اتخاذ خطوات ملموسة لاستعادة الثقة.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا أيضا الضرورة الملحة لحل الميليشيات والجماعات المسلحة والشروع في عمليات إعادة تجميع القوات المعارضة من أجل السماح ببدء نزع سلاحها وتسريحها، وهو الأمر الذي يجب أن يسبق إعادة دمجها في الجيش النظامي أو الحياة المدنية.

”ويرفض مجلس الأمن بشدة القول بإمكانية إرجاء نزع السلاح إلى ما بعد انتخابات عام ٢٠٠٥ ويدعو جميع الأطراف إلى التحرك فورا لبدء عملية نزع السلاح هذه.

”ويؤكد مجلس الأمن مسؤوليات لجنة الرصد باعتبارها الجهة الضامنة لتنفيذ اتفاق لينـاس – ماركوسي ويعرب عن تقديره للجهود الأخرى التي قد تقوم بها بغية التغلب على الجمود الراهن في عملية السلام وكذلك دعم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى تنهض بولايتها.

”ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف إلى أن تبادر على الفور إلى العمل على تنفيذ الخطوات المذكورة أعلاه ويؤكد أن هذه التدابير أساسية لتمكين كوت ديفوار ومواطنيها من استئناف مسيرة السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2004/17.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٥.